

الشروط والأحكام العامة لحاملي البطاقة الائتمانية

تحكم البنود والشروط التالية إصدار واستخدام البطاقات الائتمانية من بنك المشرق:

1. التعريف

تحمل العبارات التالية المعاني التالية، باستثناء عندما يقتضي السياق خلاف ذلك.

01.1 "إيه تي ام" تعني جهاز الصراف الآلي.

02.1 "المشرق" أو "البنك" تعني بنك المشرق ش.م.ع وخلفائه والمتنازل لهم.

03.1 "دورة الفوترة" تعني الفترة الزمنية بين تاريخي إصدار كاشفي حساب متتاليين.

04.1 "البطاقة" تعني البطاقة الائتمانية الصادرة من قبل "البنك" سواء الجديدة أو المجددة أو المستبدلة.

05.1 "حساب البطاقة" يعني الحساب المفتوح بواسطة "البنك" باسم مالك البطاقة الرئيسي" بغرض خصم كافة "تعاملات البطاقة" الناجمة عن استخدام "البطاقة"، بالإضافة إلى الفوائد والرسوم وغيرها من التكاليف، وكذلك إضافة المبالغ المستحقة الاسترداد، وذلك وفقاً لما يقوم به "مالك البطاقة" الرئيسي أو الإضافي.

06.1 "تعاملات البطاقة" تعني عمليات شراء البضائع والخدمات واستلام مزايا أو حجوزات و/أو استلام دفعات نقدية مقدمة وفقاً لما يقوم به "مالك البطاقة" في مقابل ومن خلال استخدام "البطاقة"، و/أو رقم البطاقة و/أو "رقم التعريف الشخصي" بما في ذلك، الأوامر عن طريق البريد الإلكتروني والهاتف والفاكس.

07.1 "مالك البطاقة" يعني الشخص الذي قام "البنك" بإصدار "البطاقة" الرئيسية والإضافية لاستخدامه وباسمه.

08.1 "الدفعات النقدية المسبقة" تعني المبالغ النقدية المقدمة من قبل "البنك" إلى "مالك البطاقة" في مقابل استخدام "البطاقة"، سواء من خلال الأجهزة الإلكترونية أو من خلال التعاملات المباشرة.

09.1 "رسوم الدفعات النقدية المسبقة" يعني الرسوم المحتسبة بخصوص "حساب البطاقة" من قبل "البنك" عند الحصول على "الدفعات النقدية المسبقة". تحتسب الرسوم في كل مرة يتم فيها تقديم "الدفعة النقدية".

10.1 "الحد الائتماني" يعني الحد الأقصى المسموح به من قبل "البنك" إلى "حساب البطاقة" الذي لا يجب تجاوزه ويمكن الوصول إليه من قبل "مالك البطاقة" الرئيسي وكذلك "مالك البطاقة الإضافية" عند استخدام البطاقة.

11.1 "رسوم التمويل" تعني الفوائد المحتسبة من قبل "البنك" إلى "حساب البطاقة" على "الرصيد الجديد" في حال عدم تسوية "الرصيد الجديد" المستحق بالكامل في تاريخ استحقاق الدفع" أو قبله. تحتسب الفوائد المضافة على "الدفعات النقدية المسبقة" من تاريخ العملية" الخاص "بالدفعة النقدية المسبقة" إلى أن يتم سدادها بالكامل، ويجوز أو لا يجوز أن يكون السعر هو نفس السعر المحتسب على "مشتريات التجزئة".

12.1 "فترة السماح" تعني الفترة الزمنية بين "تاريخ الكشف" و "تاريخ استحقاق الدفع" ولا يجوز خلال تلك الفترة تكبد "رسوم تمويل" على رصيد "مشتريات التجزئة الجديدة"

13.1 "رسوم الدفع المتأخر" تعني الرسوم المحتسبة على "حساب البطاقة" عند عدم استلام/ قيد الدفع ونشره في "حساب البطاقة"، أو تم استلامه وقيدته ونشره في "حساب البطاقة" بعد "تاريخ استحقاق الدفع" و/أو كان المبلغ المدفوع أقل من "الحد الأدنى من الدفعات المستحقة"

14.1 "التاجر" يعني على سبيل المثال لا الحصر، أي شخص أو متجر أو شركة أو مؤسسة أو منظمة تقبل البطاقة و رقم البطاقة كطريقة للدفع مقابل البضائع أو المزايا أو الحجوزات أو الخدمات المعروضة من قبله.

15.1 "الحد الأدنى من الدفعات المستحقة" تعني أقل مبلغ مدفوع، يتم تحديده في "كشف الحساب" ويجب دفعه من قبل مالك البطاقة الرئيسي في تاريخ استحقاق الدفع أو قبله من أجل الحفاظ على "حساب البطاقة" نشطاً. يعتبر "المبلغ المتأخر" عن "دورة الفوترة" السابقة جزءاً من الحد الأدنى من الدفعات المستحقة".

16.1 "الرصيد الجديد" يعني إجمالي الرصيد متوجب الدفع من قبل "مالك البطاقة الرئيسي" إلى "البنك" بناءً على سجلات "البنك" في تاريخ إصدار "كشف الحساب". وقد تشمل "الرصيد السابق" من "دورات الفواتير" السابقة، بالإضافة إلى الأرصدة الجديدة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر "السلفة النقدية الجديدة" و/أو "مشتريات التجزئة الجديدة" و/أو أي أرصدة أخرى كيفما كانت ناشئة.

17.1 "الدفعات النقدية الجديدة" تعني المبالغ النقدية المقدمة من "البنك" إلى "مالك البطاقة" خلال "دورة الفوترة" الحالية.

18.1 "مشتريات التجزئة الجديدة" تعني الرصيد الناشئ عن استخدام "البطاقة" في شراء البضائع والخدمات واستلام المزايا والحجوزات خلال "دورة الفوترة" الحالية.

19.1 "رسوم تجاوز الحد" تعني الرسوم المحتسبة على "حساب البطاقة" اذا تجاوز "الرصيد الجديد" حد التسليف في أي وقت خلال الشهر.

20.1 "المبلغ المتأخر" يعني "الحد الأدنى من الدفعات" من "الرصيد السابق" والذي كان مستحق الدفع في "دورة الفوترة السابقة" ولم يتم سداه حتى الآن.

21.1 "تاريخ استحقاق الدفع" يعني التاريخ المحدد في "كشف الحساب" الذي يجب سداد "الحد الأدنى من الدفعات المستحقة" بالكامل بحلوله، أو جزء من "الرصيد الجديد" أكبر من "الحد الأدنى من الدفعات المستحقة" يتوجب دفعه من قبل "مالك البطاقة" إلى "البنك". في حال كان تاريخ استحقاق الدفع عطلة رسمية، فعندها يكون آخر يوم عمل قبل هذه العطلة الرسمية هو "تاريخ استحقاق الدفع". يجب استلام وقيد الدفعات ونشرها في "حساب البطاقة" في تاريخ استحقاق الدفع" أو قبله.

22.1 "رقم التعريف الشخصي" يعني رقم التعريف الشخصي المقدم من قبل "البنك" إلى "مالك البطاقة" لاستخدامه مع "البطاقة" عند الضرورة.

23.1 "تاريخ التقييد" يعني التاريخ المحدد في "كشف الحساب" الذي تم فيه استلام العملية من قبل "البنك" من الموقع الذي تم فيه استخدام "البطاقة" وتقييده في "حساب البطاقة".

24.1 "الرصيد السابق" يعني إجمالي الرصيد المتبقي متوجب الدفع والمحمل من "دورة الفوترة" السابقة وقد يتألف من "مشتريات التجزئة" و "الدفعات النقدية" و "رسوم التمويل" و/أو أي رسوم أخرى.

25.1 "مالك البطاقة الرئيسي" يعني الشخص الذي يتقدم بطلب إلى "البنك" لإصدار واحدة أو أكثر من البطاقات، ويتم فتح "حساب البطاقة" باسمه. وفقاً لهذه الاتفاقية، يلتزم "مالك البطاقة الرئيسي" بدفع كافة المبالغ المقيدة على "حساب البطاقة" إلى "البنك" حتى لو كانت ناشئة عن "مالك البطاقة الإضافي".

26.1 "مشتريات التجزئة" تعني أي مشتريات لبضائع أو خدمات أو الحصول على مزايا أو حجوزات مقابل "البطاقة".

27.1 "تاريخ الكشف" يعني التاريخ المحدد في "كشف الحساب" وفيه يتم إصدار الكشف وطباعته، ويحدث ذلك في نهاية كل "دورة فوترة".

28.1 "كشف الحساب" يعني الكشف الشهري المرسل من خلال البريد العادي أو البريد الإلكتروني إلى "مالك البطاقة الرئيسي" يعرض فيه تفاصيل "تعاملات البطاقة" التي أجراها "مالك البطاقة الرئيسي" و/أو "مالك البطاقة الإضافي" خلال "دورة الفوترة السابقة" من خلال "حساب البطاقة" والمبلغ متوجب الدفع إلى "البنك".

29.1 "مالك البطاقة الإضافي" يعني الشخص المسمى من قبل "مالك البطاقة الرئيسي" لاستخدام "حساب البطاقة" ويقوم "البنك" بإصدار بطاقة إضافية لاسمه.

30.1 "تاريخ العملية" يعني التاريخ المحدد في "كشف الحساب" الذي تم فيه إجراء العملية.

31.1 ضريبة القيمة المضافة (VAT) تعني أية ضريبة قيمة مضافة أو ضريبة مماثلة متوجبة الدفع إلى أي سلطة بخصوص المعاملات وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، أي شكل آخر من أشكال الضريبة المطبقة على هذه الاتفاقية.

2. إصدار البطاقة

01.2 يمتلك "البنك" الحق في معاينة ومراجعة الوضع الائتماني لمقدم الطلب لإصدار "البطاقة" في أي وقت يراه "البنك" مناسباً بدون الرجوع إلى مقدم الطلب أو إبداء أي أسباب مهما كان. قد تتطلب المعاينة والمراجعة الائتمانية اللازمة لمتابعة طلب إصدار "البطاقة" أن يقوم البنك بالإفصاح عن عنوان مقدم الطلب وراتبه ومهنته و/أو أي معلومات مالية لأي طرف آخر.

02.2 يحق للبنك رفض طلب إصدار البطاقة الائتمانية بدون إبداء أسباب وفي هذه الحالة فإن الطلب المقدم وكافة المستندات المرفقة بالاضافة الى شهادة الراتب، قسيمة دفع المرتب، او كشف الحساب المقدمة الى البنك، ستظل في حيازة البنك لن يتم تسليمها للعميل.

03.2 كشرط مسبق للموافقة على طلب إصدار "البطاقة"، قد يطلب "البنك"، وفقاً لتقديره المنفرد والمطلق، من مقدم الطلب إصدار شيك و/أو تعهد و/أو تنازل عن إيداع نقدي لصالح "البنك" بأي مبلغ يحدده "البنك". يحتفظ "البنك" بهذا الضمان المالي طوال فترة صلاحية "البطاقة" وطالما أن هناك "رصيد جديد" غير مدفوع. في حال تسوية "الرصيد الجديد" بالكامل يستمر "البنك" في الإبقاء على هذا الضمان المالي لفترة لا تقل عن خمسة وأربعين يوماً من تاريخ إلغاء "البطاقة".

04.2 في حال كان "البنك" يحتفظ بضمان مالي كضمان لإصدار "البطاقة"، يحتفظ "البنك" بحقه في الاحتفاظ بهذا الضمان المالي لفترة لا تقل عن خمسة وأربعين يوماً بعد إلغاء "البطاقة" وإعادتها إلى "البنك"، سواء تم هذا الإلغاء من قبل "البنك" أو بناءً على طلب "مالك البطاقة"، شريطة تسوية "الرصيد الجديد" بالكامل.

05.2 تكون "البطاقة" صالحة للفترة المحددة في "البطاقة" ويكون "مالك البطاقة" مؤهلاً لاستخدام البطاقة فقط خلال هذه الفترة.

06.2 يقوم "البنك" في أول "كشف حساب" بعد إصدار أو تجديد أو استبدال "البطاقة" وفقاً لتقديره المنفرد والمطلق بالاحتساب على "مالك البطاقة" وخصم من "حساب البطاقة" رسوم العضوية السنوية لإصدار البطاقة (إن وجد)، أو رسوم التجديد في حال تجديد البطاقة، أو رسوم الاستبدال في حال الاستبدال وأي رسوم وتكاليف أخرى يحددها "البنك".

07.2 في حال إنهاء "البطاقة" أو إلغائها لأي سبب من الأسباب، لا يلتزم "البنك" بإعادة أي رسوم عضوية سنوية مدفوعة أو محتسبة.

08.2 تظل "البطاقة" في كافة الأوقات من ملكية البنك، ويجب على "مالك البطاقة" إعادتها إلى "البنك" عند أول طلب من "البنك" أو وكيله المفوض حسب الأصول دون تقديم إشعار مسبق إلى "مالك البطاقة". يجوز للبنك وفقاً لتقديره المنفرد والمطلق ودون إبداء أي أسباب إلغاء أو تعليق أو رفض إعادة إصدار أو تجديد أو استبدال "البطاقة".

09.2 إن البطاقة غير قابلة للتحويل وغير قابلة للرهن وتستخدم فقط من قبل الشخص المنقوش/المطبوع اسمه على وجه "البطاقة" والذي يظهر توقيعه على الجهة الخلفية من "البطاقة".

10.2 يدرك "مالك البطاقة" بشكل تام بأن إصدار "البطاقة" يعتبر بمثابة علاقة اقتران مع "البنك"، وأن "مالك البطاقة" لديه القدرة على سداد كافة المبالغ المستحقة نتيجة لاستخدام "البطاقة" في تاريخ استحقاقها.

11.2 يحتفظ "البنك" بحقه في تغيير تصميم "البطاقة" في أي وقت كان بدون إشعار مسبق.

3. استلام البطاقة واستخدامها

01.3 يجوز لـ "مالك البطاقة" القيام باستلام "البطاقة" بشكل شخصي في أي فرع من فروع "البنك" أو وحدات "البنك" التي قدم الطلب من خلالها، ويجوز إرسال "البطاقة" من خلال البريد/الناقل، على مسؤولية "مالك البطاقة" إلى العنوان المذكور في "طلب إصدار البطاقة" أو إلى عنوانه المقدم إلى "البنك" من قبل "مالك البطاقة" بشكل خطي أو من خلال الهاتف.

02.3 يجب على "مالك البطاقة" وبشكل فوري توقيع "البطاقة" عند استلام البطاقة وبذل العناية الواجبة والرعاية للحفاظ على "البطاقة" في مكان آمن من الفقدان والسرقة وسوء الاستخدام وغيرها من المخاطر.

03.3 يفترض "البنك" أن توقيع "مالك البطاقة" بإقرار استلام البطاقة و/أو استخدامها للمرة الأولى يعتبر دليلاً ملزماً وقاطعاً على أنه قد قرأ وتفهيم وقبل ووافق على شروط وأحكام الاتفاقية والتزامه بها. بالإضافة إلى ذلك، يعني إقرار "البطاقة" و/أو استخدامها لأول مرة على التزام "مالك البطاقة" بدفع رسوم العضوية السنوية.

04.3 يقوم "البنك" من خلال البريد إلى "مالك البطاقة" على مسؤولية "مالك البطاقة" بإرسال رقم التعريف الشخصي لكل "بطاقة" يتم تسليمها إلى "مالك البطاقة" لاستخدامها في "أجهزة الصراف الآلي" أو أي أجهزة أخرى مؤمنة بالدخول عن طريق رقم التعريف الشخصي. يلتزم "مالك البطاقة" ببذل العناية الواجبة لمنع الإفصاح عن "رقم التعريف الشخصي" إلى أي شخص. يجب على "مالك البطاقة" إتلاف سجل رقم التعريف الشخصي المطبوع فور استلامه. يجب على "مالك البطاقة" ضمان أن يظل أي سجل لرقم التعريف الشخصي غير محدد الهوية وإبقائه منفصلاً تماماً عن البطاقة.

05.3 يجوز لـ "مالك البطاقة" استخدام إجمالي "حد التسليف" المقدم من قبل "البنك" لشراء البضائع/الخدمات. يكون مبلغ "الدفعة النقدية المسبقة" المتاح مقابل "البطاقة" جزءاً من "حد التسليف" الذي يحدده البنك من وقت إلى آخر.

06.3 يجوز لـ "مالك البطاقة" الحصول على "دفعات نقدية مسبقة" من خلال أي من الطرق التالية:

(1) تقديم "البطاقة" في أي من فروع أو وحدات "البنك".

(2) في أي مؤسسة عضو في فيزا/ماستركارد العالمية بالإضافة إلى دليل هوية مقبول ومعتمد عالمياً.

(3) من خلال استخدام "البطاقة" في أي جهاز صراف آلي تابع للبنك.

(4) من خلال استخدام أحد أجهزة الصراف الآلي التابعة لأي بنك عضو في فيزا/ماستركارد العالمية.

07.3 في كافة الحالات المذكورة في الفقرة رقم (06.3) أعلاه، تستحق رسوم التمويل عن "الدفعات النقدية المسبقة" من "تاريخ العملية" إلى أن يتم سداد رصيد "الدفعة النقدية المسبقة" بالكامل.

08.3 في كافة الحالات المذكورة في الفقرة رقم (06.3) أعلاه، وبناءً على الأسعار السائدة المحتسبة من قبل "البنك" تخضع "الدفعات النقدية المسبقة" إلى فرض "رسوم الدفعات النقدية المسبقة" التي قد تتغير من وقت إلى آخر وفقاً لتقدير "البنك" المنفرد والمطلق.

09.3 قد تخضع أي "دفعات نقدية مسبقة" من خلال استخدام "البطاقة" إلى حدود يومية لا يمكن تجاوزها، حتى لو لم يتم استخدام الجزء من "الحد الائتماني" المتاح للدفعة النقدية المسبقة" المذكورة في الفقرة رقم (05.3) أعلاه، بالكامل من قبل "مالك البطاقة"

10.3 يحتفظ بنك المشرق ش.م.ع في حقه في زيادة حد التسليف المقرر على البطاقة في أي وقت ودون سبب عند تقديم إشعار خطي مسبق إلى "مالك البطاقة".

11.3 يجوز للبنك، في أي وقت كان بعد إصدار وتسليم "البطاقة" مطالبة "مالك البطاقة" بإصدار وإيداع شيك لصالح "البنك" بالمبلغ الذي يطلبه "البنك" حتى لو لم يتم المطالبة بهذا الشيك في وقت إصدار البطاقة أو تجديدها أو استبدالها. ويفوض بموجبه "مالك البطاقة" البنك لتقديم الشيك المذكور للدفع في مقابل أي مبلغ متأخر إلى "البنك". في حال رفض "مالك البطاقة" إيداع هذا الشيك لدى "البنك"، يمتلك "البنك" الحق في إلغاء "البطاقة" وتعليق "حساب البطاقة".

12.3 تظل كافة الرسوم والتكاليف والفوائد المدفوعة من قبل "مالك البطاقة" إلى "البنك" غير قابلة للاسترداد حتى في حال تم إنهاء العلاقة بين "البنك" و "مالك البطاقة". في حال تم إصدار فاتورة بالمبلغ المستحق ولم يتم دفعها، فعندها لا يتوقف التزام "مالك البطاقة" عن سداد كافة تلك المبالغ والرسوم والتكاليف ورسوم التمويل بالكامل إلى "البنك".

13.3 في حال إلغاء "البطاقة" من قبل البنك أو بناءً على طلب "مالك البطاقة"، أو لأي أسباب أخرى، يمتلك "البنك" الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بسبب استخدام "مالك البطاقة" للبطاقة بعد إلغائها. ويعدّها يلتزم "مالك البطاقة" بتسوية أي رصيد متكد نتيجة لهذا الاستخدام.

14.3 لا يتحمل "البنك" أي مسؤولية أو التزام تجاه "مالك البطاقة" مقابل أي خسائر أو أضرار تلحق بمالك البطاقة نتيجة أي عطل أو إخفاق أو خلل يحدث في ماكينات الصراف الآلي أو أجهزة إلكترونية أو نظام اتصالات أو مرافق أو أنظمة معالجة البيانات أو رابط عملية أو نزاعات صناعية أو أخرى أو أي شيء أو سبب آخر، سواء خارج عن إرادة البنك أو غيره، ومنع "مالك البطاقة" من إنجاز "عملية البطاقة".

15.3 لا يلتزم "البنك" بالمسؤولية عن عدم قبول "البطاقة" لأي سبب من الأسباب من قبل أي "تاجر" أو من خلال "ماكينة الصراف الآلي" أو فرع أو وحدة للبنك. بالإضافة إلى ذلك، لا يلتزم "البنك" بأي رسوم إضافية يفرضها "التاجر".

16.3 لا يجوز استخدام "البطاقة" لأي غرض غير قانوني، بما في ذلك شراء بضائع أو خدمات محظورة بموجب القانون المحلي المطبق في الصلاحية القضائية لعضو البطاقة أو البنك.

17.3 يحتفظ بنك المشرق بحقه في تعديل أو تغيير أو إنهاء أي منتج مؤهل وفئات خدمة في أي وقت، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، حقه في تعديل معايير المشاركة والأهلية، وتغيير الأموال المستردة ومعدلات مكافآت النقاط المجمعة / نقاط العميل الدائم (اعتماداً على فئات التجار)، وضع حد أو تغيير قيمة النقاط والأموال المستردة وفقاً لتقديره المنفرد والمطلق، بدون إشعار العميل وبدون تحمل أي مسؤولية على البنك.

4. السداد

01.4 يحتفظ البنك "بحساب بطاقة" فيزا/ماستركارد لكل "مالك بطاقة رئيسي" لخصم مبالغ "تعاملات البطاقة"، بالإضافة إلى "الرسوم المالية" والرسوم والأتعاب الأخرى، وتقييد الدفعات والمبالغ المستردة كما تم تلقاها وعند تلقاها.

02.4 يرسل "البنك" شهرياً عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني "مالك البطاقة الرئيسي" "كشف حساب" "لحساب البطاقة" على العنوان المذكور في نموذج الطلب لإصدار "البطاقة" أو العنوان المتاح لدى "البنك" من قبل "مالك البطاقة" بشكل خطي . لا يكون "البنك" مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أي تأخير بالبريد أو أي تأخير آخر أو عدم استلام "كشف الحساب" من قبل "مالك البطاقة".

03.4 يجب أن يتم بيان جميع الرسوم المرسلّة بواسطة "البنك" إلى "مالك البطاقة" على "كشف الحساب" الشهري. حيث يتم تقديم أي اعتراض من قبل "مالك البطاقة" ضد أي إدراج، بما في ذلك رسوم "البنك"، في الكشف المذكور بشكل خطي إلى "البنك" من قبل "مالك البطاقة" خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ الكشف، وإلا سيُعتبر أن هذا الكشف صحيح، ولا يتم استلام أي مطالبة من قبل "البنك" بعد تلك الفترة. قد يوفر "البنك" إلى "مالك البطاقة" نسخ العملية بناءً

على طلب خطي من "مالك البطاقة". يحتفظ "البنك" بالحق في احتساب رسوم مقابل تقديم هذه النسخ. لا يؤدي التنازع على الرسوم إلى إعفاء "مالك البطاقة (مالكي البطاقات) "من مسؤوليته عن تلك العملية (التعاملات).

04.4 يمكن أن يتم السداد بواسطة "مالك البطاقة" إلى "البنك" نقدًا أو عن طريق شيك (شيكات)، ويجوز إرسال الشيكات إلى بنك المشرق ش.م.ع. يتم السداد الفوري وفي الوقت المناسب من قبل "مالك البطاقة" سواء كان "مالك البطاقة" قد تلقى "كشف الحساب" أم لا.

05.4 إذا كان لدى "مالك البطاقة" حساب جاري/حساب توفير نشط لدى "البنك"، يحق "مالك البطاقة" اختيار خدمة الدفع التلقائي. يجوز اختيار خدمة الدفع التلقائي إما لكامل المبلغ أو "للحد الأدنى للسداد"، وبالتالي يتم الخصم من الحساب الجاري/حساب التوفير وفقاً لتوافر الأموال لسداد "حساب البطاقة".

06.4 يحق للبنك "منفرداً، وفقاً لما يراه مناسباً، أن يمنح "مالك البطاقة" فترة سماح" بدون فوائد تبدأ من "تاريخ العملية" لكل عملية "شراء بالتجزئة جديدة" حتى "تاريخ استحقاق الدفع" المطبق على هذه العملية على أساس "دورة الفوترة" ذات الصلة بهذه العملية. لا تطبق "فترة السماح" بدون فوائد على "الدفعات النقدية المسبقة".

07.4 يكون "الرصيد الجديد" المستحق الذي يظهر على "كشف الحساب" الشهري متوجب الدفع إلى "البنك" في "تاريخ استحقاق الدفع" أو قبل هذا التاريخ.

08.4 تصبح الدفعة الكاملة التي تتكون من "الرصيد الجديد" المستحق، بما في ذلك "الرسوم المالية"، والرسوم ورسوم "البنك" الأخرى، كما هو مبين في "كشف الحساب" مستحقة ومتوجبة الدفع من قبل "مالك البطاقة" في "تاريخ استحقاق الدفع" أو قبل هذا التاريخ.

09.4 في حال عدم استلام/تسجيل دفعة كاملة وقيدها في "حساب البطاقة" في "تاريخ استحقاق الدفع" أو قبله، يفرض "البنك" وفق تقديره وقراره المنفرد على "مالك البطاقة" رسوماً مالية" على "الرصيد الجديد" المستحق اعتباراً من "تاريخ العملية" بالنسبة لكل عملية تشكل هذا "الرصيد الجديد" وعلى أي "شراء بالتجزئة" و"دفعة نقدية مسبقة" مقدمة بعد "تاريخ الكشف" الأخير لغاية سداد الدفعة الكاملة. في حال تم الدفع عن طريق شيك، يجب إجراء مقاصة للشيك وقيده في "حساب البطاقة" في "تاريخ استحقاق الدفع" أو قبله. تستند "الرسوم المالية" إلى الأسعار السائدة المفروضة من قبل "البنك" والتي قد تتغير من وقت لآخر كما هو محدد من قبل "البنك" وفق تقديره وقراره المنفرد.

10.4 إذا لم يتم استلام وتسجيل وقيدها الدفعة الكاملة أو "الحد الأدنى للدفعة" أو جزء من "الرصيد الجديد" الأكبر من "الحد الأدنى للدفعة" في "حساب البطاقة" في "تاريخ استحقاق الدفع" أو قبله، يطبق البنك "رسم دفع متأخر" و يبقى مُطبقاً على الوجه ذاته كل شهر، إذا لم يتم استلام/تسجيل الدفعة وقيدها في "حساب البطاقة" في "تاريخ استحقاق الدفع" أو قبله. تستند الرسوم على الأسعار السائدة المفروضة من قبل "البنك" والتي قد تتغير من وقت لآخر كما هو محدد من قبل "البنك" وفق تقديره وقراره المنفرد. تأدية الدفعة الكاملة. إذا تم الدفع بالشيك، يجب إجراء تقاص على الشيك وقيده في "حساب متأخر" في "تاريخ استحقاق الدفع" أو قبله. تترتب "الرسوم المالية" عندما يتم تأدية "حد أدنى للدفعة". لن يترتب على عدم استلام "كشف الحساب" تخلٍ عن "رسم الدفع المتأخر".

11.4 يجوز لـ "مالك البطاقة" أن يختار بأن يتم قيد "رصيده الجديد" الكامل أو "الحد الأدنى للدفعة المستحقة" على حسابه الجاري/حساب التوفير الخاص به، إن وُجد، لدى "البنك"، كل شهر. يخضع هذا القيد على الحساب في "تاريخ استحقاق الدفع" لتأثيرات مع مراعاة توفر الأموال. إذا قرر "مالك البطاقة" أن يتم قيد رصيده الجديد" الكامل على حسابه الجاري/حساب التوفير الخاص به ولم تكن الأموال متوفرة بشكلٍ كافٍ لإجراء هذه العملية، ولكن الأموال متاحة لقيد "الحد الأدنى من الدفعة المستحقة" على الحساب، يجوز أن يقوم البنك بذلك.

12.4 بدون الإخلال بحق "البنك" في اتخاذ أي إجراء (إجراءات) قانوني ضد "مالك البطاقة" عن أي "رصيد جديد" متأخر السداد متيق مع التكاليف والرسوم الأخرى، يكون من حق "البنك" وفق تقديره وقراره المنفرد أن يوقف البطاقة أو يعلقها أو ينهاها و/أو يلغيها، إذا لم يتم استلام الدفع لأكثر من شهر بعد "تاريخ

الكشف". كذلك يجوز أن يستخدم "البنك" أي ضمانته يحتفظ بها مقابل هذه التسهيلات أو الأصول أو الأشياء القيمة أو الأموال المودعة لدى "البنك" لأجل موازنة مسؤولية "مالك البطاقة" بدون إشعار إلى "مالك البطاقة". بالإضافة إلى ذلك، يمكن حجز أي رصيد دائن في حساب جار/توفير/ودائع لمدة محدودة أو أموال أخرى لا يجوز الاحتفاظ بها كضمانة من قبل "البنك"، للغرض ذاته.

13.4 في حال تم إنهاء "البطاقة" من قبل أي من "البنك" أو "مالك البطاقة" لأي سبب كان، أو في حال وفاة أو إفلاس أو إفسار أو عجز "مالك البطاقة"، يصبح "الرصيد الجديد" الذي يظهر في "حساب البطاقة" مع أي مبلغ تم تحمله بسبب استخدام "البطاقة" ولكن قبل أن يتم فرضه على "حساب البطاقة"، مستحقاً ومتوجب الدفع على الفور إلى "البنك"، بصرف النظر عن أي شيء متضمن في هذه الاتفاقية أو في أي مكان آخر. في حال الوفاة، يكون وريثة "مالك البطاقة" مسؤولين عن كافة الدفعات المستحقة.

14.4 يكون "مالك البطاقة" ملزماً بأن يبقى "الرصيد الجديد" المتأخر السداد للبطاقة مساوياً للحد الائتماني المسموح أو أقل منه، كما هو مصدق من قبل "البنك".

15.4 يطبق "البنك" رسم تجاوز الحد الائتماني المسموح" إذا تجاوز "الرصيد الجديد" المتأخر السداد "الحد الائتماني المسموح" المقرر في "حساب البطاقة". يستمر "البنك" في تطبيق الرسم كل شهر، إذا تجاوز "الرصيد الجديد" المتأخر السداد في "حساب البطاقة" "الحد الائتماني المسموح". يستند هذا الرسم على الأسعار السائدة المفروضة من قبل "البنك" والتي قد تتغير من وقت لآخر كما هو محدد من قبل "البنك" وفق تقديره وقراره المنفرد.

16.4 إذا تجاوز "الرصيد الجديد" المستحق "الحد الائتماني"، فإن "الحد الأدنى من الدفعة المستحقة" المبينة في "كشف الحساب" التالي يتألف من المبلغ الكامل الذي تم به تجاوز "الحد الائتماني المسموح". على "مالك البطاقة" أن يدفع "الحد الأدنى من الدفعة المستحقة" بالكامل إلى "البنك" عند الطلب الأول. إذا استمر "الرصيد الجديد" المتأخر السداد بتجاوز "الحد الائتماني المسموح"، يكون من حق "البنك"، بدون إشعار، إلغاء "البطاقة" وفي هذه الحالة، يصبح "الرصيد الجديد" المتأخر السداد في "حساب البطاقة" مستحقاً ومتوجب الدفع إلى "البنك" بشكل فوري.

17.4 يتم تقييم كافة التكاليف المقيدة على "مالك البطاقة" مقابل التعاملات التي تتم بعملة أجنبية في "حساب مالك البطاقة" بسعر الصرف المستلم من البنك الذي ينفذ العملية. يجوز أن تتضمن عملية تحويل العملات رسوم تحويل كما هي مطبقة من قبل فيزا/ماستركارد العالمية أو "البنك". لن يكون "البنك" مسؤولاً عن أية خسارة ناجمة عن تقلبات أو تحويلات في أسعار صرف العملات الأجنبية. قد يتم تطبيق الرسم من قبل فيزا/ماستركارد على أي عملة، بما في ذلك عملة الدرهم الإماراتي، في حال كان بلد مصدر العملية الأصلية أي دولة أخرى باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة.

18.4 يتم قيد الاسترداد من التاجر في "حساب البطاقة" عند استلام العملية من قبل "البنك"، ولا يتحمل "البنك" أي مسؤولية عن عدم استلام الاسترداد. يتم قيد الاسترداد في "حساب البطاقة" بسعر الصرف المستلم من البنك الذي ينفذ العملية. لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي خسارة ناشئة عن تقلبات أو تحويلات في أسعار صرف العملات الأجنبية، بصرف النظر عن مدى قرب تاريخ الاسترداد من تاريخ العملية الأصلية.

19.4 بدون الإخلال بحق "البنك" في أي وقت في اتخاذ الإجراء القانوني المناسب، يجوز أن يفرض "البنك" رسوماً على أي شيك مرتجع غير مدفوع مسحوب من قبل "مالك البطاقة" كدفعة جزئية أو كاملة للرصيد الجديد المستحق.

20.4 يجوز أن يعين "البنك" وفق تقديره المنفرد وكيلاً لتحصيل كافة المبالغ المستحقة من قبل "مالك البطاقة" للبنك، بناء على هذه الاتفاقية. ويتحمل "مالك البطاقة" لوحده وبالكامل أيًا من وكافة التكاليف القانونية وتكاليف التحصيل المتكبدة في تحصيل أي من وكافة الأموال المستحقة للبنك بموجب هذه الاتفاقية. 21.4 تكون هذه الاتفاقية وأي تعديلات فيها ملزمة على "مالك البطاقة" وخلفائه.

5. البطاقة الإضافية

01.5 بناءً على طلب "مالك البطاقة الرئيسي"، بما في ذلك الطلبات التي تم استلامها بواسطة الفاكس، يجوز أن يوافق "البنك"، وفق تقديره وقراره المنفرد، على إصدار "بطاقة إضافية" وفرض رسوم على هذا الإصدار. يكون "مالك البطاقة الرئيسي" مسؤولاً بالكامل عن دفع قيمة "التعاملات التي تتم بواسطة البطاقة" التي تم تنفيذها بواسطة "البطاقة الإضافية".

02.5 تكون كافة البنود والشروط الواردة في هذه الاتفاقية ملزمة بالكامل ومنطبقة على "مالك البطاقة الإضافي" الذي يكون مسؤولاً بالتكافل والتضامن مع "مالك البطاقة الرئيسي".

03.5 يتضمن "الحد الائتماني المسموح" المعتمد لصالح "مالك البطاقة الرئيسي" "الحد الائتماني المسموح" لمالك البطاقة الإضافي".

04.5 تكون صلاحية "البطاقة الإضافية" في كافة الأوقات مرهونة بصلاحية "البطاقة الرئيسية". وفي حال تم إنهاء أو إلغاء "البطاقة الرئيسية". يتم إنهاء أو إلغاء "البطاقة الإضافية" تلقائياً، وليس العكس بالعكس.

6. فقدان البطاقة

01.6 في حال فقدان "البطاقة" أو تعرضها للسرقة أو في حال تم وضع رقم التعريف الشخصي في مكان غير مناسب أو الإفصاح عنه أو غير ذلك، يجب على "مالك البطاقة" أن يخبر "البنك" فوراً وخلال 24 ساعة، شخصياً أو كتابياً. في حال وقع هذا الحدث خارج ساعات عمل البنك العادية، يجب أن يتصل "مالك البطاقة" برقم خدمة العملاء لدى بنك المشرق ش.م.ع. يجب التأكيد على أي إشعار كهذا كتابياً على الفور، ولكن بأية حال من الأحوال، خلال سبعة أيام، إلى "البنك". يبقى "مالك البطاقة" مسؤولاً في كافة الأوقات عن أي استخدام أو سوء استخدام للبطاقة و/أو رمز "رقم التعريف الشخصي"، بما في ذلك كافة "الدفعات النقدية المسبقة"، قبل الإبلاغ عن فقدان أو السرقة أو سوء الوضع أو الإفصاح أو غير ذلك. يجب أن يعطي "مالك البطاقة" إلى "البنك" كافة المعلومات المتاحة عن الظروف المحيطة بفقدان أو سرقة أو سوء وضع أو الإفصاح عن "البطاقة" و/أو رقم التعريف الشخصي بخلاف ذلك. لن يكون "البنك" مسؤولاً بأية طريقة كانت عن أي فقدان أو ضرر قد يتم تحمله أو قد ينشأ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن فقدان/سرقة "البطاقة" أو سوء استخدامها و/أو سوء وضع/الإفصاح عن "رقم التعريف الشخصي".

02.6 بدون الإخلال بمحتويات الفقرة رقم (01.6) أعلاه، وبالإضافة لهذه الفقرة، وأيهما يحدث أولاً، يبقى "مالك البطاقة" مسؤولاً تجاه "البنك" عن أي استخدام أو سوء استخدام للبطاقة بعد إلغائها، أو خلال المدة التي يتم فيها سحب أو تعليق حق استخدام "البطاقة" أو أيهما يحدث أولاً. لن يؤثر إلغاء "البطاقة" على مسؤوليات "مالك البطاقة" أو التزاماته بناءً على هذه الاتفاقية التي تكون ناشئة عن هذا الإلغاء.

03.6 يصدر "البنك"، وفق تقديره وقراره المنفرد، مع مراعاة فرض رسم، بطاقة "بديلة" لمالك البطاقة بدلاً من البطاقة التي تم التبليغ عن فقدانها أو سرقتها أو سوء وضعها أو غير ذلك، بالإضافة إلى رقم تعريف شخصي جديد على مسؤولية "مالك البطاقة" وعلى حسابه.

04.6 في حال قام "مالك البطاقة" باسترداد "البطاقة" التي تم التبليغ عن فقدانها أو سرقتها أو سوء وضعها أو غير ذلك، لا يجب استخدام "البطاقة" ويجب على "مالك البطاقة" أن يقطعها إلى نصفين وأن يعيدهما فوراً إلى البنك.

7. تأمين البطاقة الائتمانية

01.7 يجوز للبنك أن يقوم بتسجيل حامل البطاقة تلقائياً للاستفادة من تأمين حماية الدفع، وتبدأ تغطية التأمين تلقائياً اعتباراً من ذلك التاريخ.

- 02.7 عند التسجيل تلقائياً، في أول كشفين لبطاقة الائتمان بعد البدء، تكون منفعة التأمين مجانية، وبعد ذلك يتم احتساب رسوم رمزية كما هو موضح في جدول الرسوم على المبلغ المستحق في بطاقة الإئتمان في تاريخ إصدار الكشف.
- 03.7 يتمتع حامل البطاقة بخيار الإنسحاب من تغطية منفعة التأمين في أي وقت.
- 04.7 تطبق تغطية التأمين على حاملي البطاقة الأساسيين فقط ولا تشمل البطاقات الإضافية / بطاقات الشركات.
- 05.7 للتفاصيل المتعلقة بمزايا تأمين "حماية الدفع" والشروط والأحكام الرجاء زيارة www.mashreqbank.com/pp

8. ضريبة القيمة المضافة

- 01.8 تشكل كافة المبالغ متوجبة الدفع بموجب هذه الاتفاقية من قبل "حامل البطاقة" إلى "البنك" المقابل لقاء أي خدمة لأغراض ضريبة القيمة المضافة وتعتبر أنها لا تشمل أية ضريبة قيمة مضافة مفروضة على تلك الخدمة، وبالتالي، في حال كانت ضريبة القيمة المضافة أو أصبحت مفروضة على أي خدمة مقدمة من قبل "البنك" إلى "حامل البطاقة" وكان مطلوباً من "البنك" حساب ضريبة القيمة المضافة على تلك الخدمة لسلطة الضريبة المعنية، يجب على "حامل البطاقة" أن يدفع إلى "البنك" مبلغاً معادلاً لمبلغ ضريبة القيمة المضافة. ويجب على "البنك" تقديم فاتورة ضريبة قيمة مضافة مناسبة على الفور إلى "حامل البطاقة" إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون.
- 02.8 حيث تقتضي هذه الاتفاقية أن يدفع "حامل البطاقة" إلى "البنك" أو أن يقوم بتعويضه عن أي تكلفة أو مصاريف، ينبغي على "حامل البطاقة" أن يدفع إلى "البنك" أو يعوضه (حسب الحالة) عن المبلغ الكامل لهذه التكلفة أو المصاريف، بما في ذلك الجزء الذي يمثله منها ضريبة القيمة المضافة، باستثناء إلى الحد الذي يحدد فيه "البنك" بشكل معقول أنه يحق له الحصول على ائتمان أو الاسترداد بخصوص ضريبة القيمة المضافة هذه من سلطة الضريبة المعنية.
- 03.8 فيما يتعلق بأي خدمة مقدمة من قبل "البنك" إلى "حامل البطاقة" بموجب هذه الاتفاقية، يجب على "البنك" في حال طلب ذلك "حامل البطاقة" بشكل معقول أن يقدم إلى "حامل البطاقة" على الفور تسجيل ضريبة القيمة المضافة الخاصة بـ "البنك" وغيرها من المعلومات الأخرى المطلوبة بشكل معقول فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ عن ضريبة القيمة المضافة الخاصة بـ "حامل البطاقة" فيما يتعلق بهذه الخدمة.

9. أحكام عامة

- 01.9 كافة الرسوم المسددة طبقاً أو فيما يتعلق بهذه الاتفاقية تكون غير قابلة للاسترداد.
- 02.9 يجب أن يقوم "مالك البطاقة" بإشعار "البنك" خطياً في حال حدوث أي تغيير في وظيفته أو طبيعة العمل أو عنوان التراسل البريدي للمكتب أو السكن أو الهاتف.
- 03.9 في حال كان "مالك البطاقة" يرغب في مغادرة الدولة التي تم فيها إصدار "البطاقة" لمدة تتجاوز ثلاثين يوماً، يجب على "مالك البطاقة" إشعار "البنك" خطياً وسداد المبلغ غير المسدد في "حساب البطاقة" قبل سبعة أيام على الأقل من مغادرة مالك البطاقة.
- 04.9 في حال قرر "مالك البطاقة" مغادرة الدولة التي تم فيها إصدار "البطاقة" بصفة نهائية، يجب عليه قطعها إلى نصفين وإرجاع كلا النصفين مع إشعار "البنك" خطياً بمدة لا تقل عن خمسة وأربعين يوم من تاريخ المغادرة، بعد سداد المبلغ غير المسدد في "حساب البطاقة".

05.9 يمتلك "البنك" الحق في مشاركة وتبادل المعلومات مع أي سلطات حكومية و/أو تنظيمية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاتحاد للمعلومات الائتمانية أو أي طرف ثالث وفقاً للقوانين و/أو اللوائح المطبقة، وبالإضافة إلى ذلك يمتلك "البنك" الحقوق الكاملة للتحقق من الوضع الائتماني العام لحامل البطاقة والتاريخ الائتماني لـ "حساب البطاقة" في أي وقت. ويتعين على حامل البطاقة أن يقوم بشكل منتظم بتقديم المعلومات المطلوبة إلى البنك والمحافظة عليها حديثة طالما أنه عميلاً لدى البنك. إن العميل يفوض البنك ويعطيه الموافقة بخصوص مشاركة وتبادل المعلومات كما هو مذكور أعلاه وبموجب هذه الشروط والأحكام

06.9 يجوز "البنك" في أي وقت حسب تقديره وقراره الخاص والمطلق، ودون تقديم إشعار مسبق إلى "مالك البطاقة"، ودون بيان أية أسباب مهما كانت، المطالبة باسترجاع و/أو حجز أي من أو كافة "البطاقات" وإنهاء استخدام هذه "البطاقات"، ويكون "مالك البطاقة" تحت الالتزام الفوري بعد مطالبة الاسترجاع و/أو الحجز بقطع "البطاقة/البطاقات" إلى نصفين وإرجاع كلا النصفين إلى "البنك" بعد سداد كامل المبلغ غير المسدد من "حساب البطاقة".

07.9 عند وفاة أو إفلاس أو فقدان أهلية أو إعسار "مالك البطاقة"، يجوز "البنك" بناءً على اختياره ورأيه المطلق، إنهاء وإلغاء كل من "البطاقة الرئيسية" و"البطاقات الإضافية".

08.9 يفوض "مالك البطاقة" بموجبه بشكل لا رجعة فيه ودون شرط ويسمح "البنك" بالإفصاح عن أي معلومات تتصل ب"مالك البطاقة" والتي يراها "البنك" ملائمة إلى وكلاء "البنك" أو من يتنازل لهم أو شركائه أو فروعهم أو السلطات القانونية أو أي طرف من الأطراف الأخرى مخول من قبل "البنك" من أجل تمكين "البنك" من إنفاذ التزامات "مالك البطاقة" المقررة بموجب هذه الاتفاقية.

09.9 تسري بنود وأحكام هذه الاتفاقية بما يتفق مع الأحكام الواردة في أي اتفاقية أخرى تتصل ب"البطاقة" وتكون كافة هذه الاتفاقيات ملزمة ل"مالك البطاقة" فيما يتعلق باستخدام "البطاقة". وبصرف النظر عما ورد أعلاه، في حال وجود تضارب بين بنود تلك الاتفاقيات وهذه الاتفاقية، عندئذ يسري مفعول أحكام هذه الاتفاقية وتحل محل كافة الاتفاقيات الأخرى.

10.9 تشمل الكلمات التي ترد بصيغة المفرد الجمع والعكس بالعكس.

11.9 الكلمات التي تشير إلى أحد الجنسين تشمل الجنس الآخر. الكلمات التي تشير إلى المذكر تشمل المؤنث أيضاً.

12.9 الكلمات التي تشير إلى شخص تشمل المالك الفرد أو الشراكة أو المؤسسة أو الشركة أو الهيئة أو أي شخص معنوي آخر.

13.9 لا تؤخذ عناوين بنود وشروط هذه الوثيقة في الاعتبار في تفسير أو صياغة هذا الاتفاق.

14.9 لن يفسر أي نوع من أنواع التعامل بين "البنك" و"مالك البطاقة" أو أي تأخير أو إغفال أو تخلف من جانب "البنك" في ممارسة أي من حقوقه المقررة بموجب هذه الاتفاقية على أنه تخلي عن تلك الحقوق أو أن يؤدي إلى تعطيل حقوق "البنك" فيما يتعلق بأي تخلف لاحق من نفس الطبيعة أو يختلف عنها من قبل "مالك البطاقة".

15.9 يتم تنفيذ كافة الأئشنة المقررة طبقاً لهذه الاتفاقية لمنفعة مالك البطاقة، وعليه سيتحمل مالك البطاقة كافة الخسائر والالتزامات ذات الصلة بها والتي تنشأ عنها وبموجبه يتعهد مالك البطاقة بحماية وتعويض البنك من ومقابل أي خسارة أو ضرر أو دعوى أو مطالبة أو غرامة أو تكلفة أو نفقة مهما كانت طبيعتها فيما يتعلق أو نتيجة لأي من الخدمات التي يقدمها البنك بموجب هذه الاتفاقية.

16.9 تعتبر التعليمات المرسلة من قبل "مالك البطاقة" إلى "البنك" من خلال الفاكس سارية وملزمة ل"مالك البطاقة" ويجوز "البنك" التصرف استناداً للتعليمات الموجهة بتلك الطريقة. يجوز "البنك" استخدام نسخ من المراسلات عبر الفاكس في أي من المحاكم.

17.9 تكون سجلات "البنك" نهائية وحاسمة وغير قابلة للطعن وملزمة ل"مالك البطاقة".

18.9 يقدم "البنك" مزايا مختلفة لتكون متاحة إلى "مالك البطاقة" على بطاقته الصالحة. تستمر كافة المزايا المقدمة من قبل "البنك" حسب تقدير "البنك". يحتفظ "البنك" بحقه في إنهاء أو تعديل أي مزايا تم توفيرها على "البطاقة" في أي وقت بدون إعطاء أي إشعار إلى "مالك البطاقة". لا يعتبر "البنك" في أي وقت بمثابة وكيل أو ممثل لأي من مقدمي الخدمة.

19.9 تكون كافة المزايا متاحة للبطاقات الحالية والنشطة فقط.

20.9 لا يكون بنك المشرق ش.م.ع. مسؤولاً في حالة عدم الرضا بما يخص سعر وخدمة وجوده إلخ. العروض المقدمة على "البطاقات".

10. تعديل هذه الاتفاقية

10.10 يجوز "البنك" من وقت لآخر، بناءً على اختياره ورأيه المطلق، تعديل و/أو تغيير و/أو تبديل بنود وشروط هذه الاتفاقية، ويصبح هذا التغيير و/أو التعديل و/أو التبديل ملزماً فوراً على "مالك البطاقة". يجب أن يتم إشعار "مالك البطاقة" بذلك التغيير و/أو التعديل و/أو التبديل من قبل "البنك" سواء خطبياً أو عن طريق النشر أو عن طريق الوسائل الأخرى التي يحددها "البنك" وتكون التغييرات و/أو التعديلات و/أو التبديلات التي يتم الإشعار عنها ملزمة على "مالك البطاقة".

10.10 يجوز "البنك" التنازل عن كامل أو أي جزء من حقوقه أو التزاماته في أي وقت بموجب هذه الاتفاقية بدون إشعار "مالك البطاقة".

10.10 تعتبر صلاحية وقانونية وقابلية تنفيذ كل بند وشروط من بنود وشروط هذه الاتفاقية منفصلة ومستقلة عن الأخرى.

10.10 يعتبر استخدام "البطاقة" من قبل "مالك البطاقة" اعتباراً من تاريخ سريان مفعول أي تغيير أو تعديل أو تبديل في هذه الاتفاقية بمثابة قبول لتلك التغييرات دون تحفظ مهما كانت طبيعته من قبل "مالك البطاقة".

10.10 بدون الإخلال بحق "البنك" المنفرد والمطلق في التقدم إلى أي قانون آخر و/أو محكمة أخرى، تحكم هذه الاتفاقية بموجب القوانين و/أو العادات و/أو الاستخدام و/أو التقاليد السائدة في البلد التي تصدر فيه "البطاقة" ويكون لدى محاكم البلد الذي تصدر فيه "البطاقة"، كامل الصلاحية القضائية لحل أي نزاع ينشأ عن هذه الاتفاقية أو أي جزء منها.

يتم نشر أي تغيير أو تعديل أو تبديل على بنود وشروط هذه الاتفاقية على الموقع الإلكتروني للبنك: www.mashreq.com/cardstnc ويحل محل أي بنود وشروط سابقة قد تم إرسالها إلى "مالك البطاقة".